

النظام الأساسى

شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية

شركة تابعة مساهمة مصرية

(ش . ت . م . م . م)

الباب الأول

فى تأسيس الشركة

(مادة ١)

بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام حلت هذه الشركة التابعة محل الشركة التى كانت تشرف عليها هيئة القطاع للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ويطبق فى شأنها القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية وهذا النظام .

(مادة ٢)

اسم الشركة : شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية شركة تابعة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية .

(مادة ٣)

غرض الشركة : صناعة الأدوية والمستحضرات الطبية ومستحضرات التجميل والمواد الكيماوية والخلاصات والأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية وتعبئتها وتوزيعها والاعجار فيها وكذلك القيام بجميع الأعمال المالية والتجارية المتعلقة بها . ويجوز أن تكون للشركة مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوحوه مع الجهات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى تعاوناها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج . ويجوز للشركة أن تقبل أعمال الوكالة التجارية سواء فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج بصفتها وكيله عن أى من هذه الجهات .

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة القاهرة .
ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى الداخل
فى الخارج .

(مادة ٥)

مدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من ١٩٩١/٧/٣٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة مالة هذه المدة أو تقصيرها .

الباب الثانى

فى رأس مال الشركة

(مادة ٦)

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى .

وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٠٧٠٠ مليون جنيه مصرى
موزع على ٢٠٧٠ ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصرى وتملكه بالكامل الشركة
القومية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية (ش . ت . م . م . م) .

علما بأنه قد تم تقييم صافى أصول الشركة طبقا للقيمة التاريخية الدفترية
الاعتمدة من الجهاز المركزى للمحاسبات فى ١٩٩١/٦/٣٠ وذلك وفقا للقواعد التى
قررتها الجمعية العامة للشركة فى ١٩٩٢/١٢/٢

(مادة ٧)

جميع أسهم الشركة اسمية وكل سهم غير قابل للتجزئة .

(مادة ٨)

تستخرج الأسهم أو الشهادات المثلة للأسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى أرقاماً مسلسلّة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة.

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة وتاريخ التأسيس وتاريخ قيدها فى السجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال .

وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلّة ومشتملة أيضاً على رقم السهم .

(مادة ٩)

تنتقل الأسهم باثبات التصرف كناية فى سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل انيه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية - وللشركة الحق فى أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية .

ويظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الأسهم . وفى جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التنازل فى السجل المشار اليه ، ويوقع اثنتان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم الاسمية فى سجل نقل الملكية .

وفى جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يقيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

(مادة ١٠)

لا يلتزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

(مادة ١١)

تترتب حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

(مادة ١٢)

كل سهم يخول الحق فى حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع ولا تميز فى اقتسام الأرباح وفى ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

(مادة ١٣)

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه فى سجل الشركة ويكون له وحده الحق فى قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً فى الأرباح أو نصيباً فى موجودات الشركة .

(مادة ١٤)

مع مراعاة حكم المادة (١٦) من قانون شركات قطاع الأعمال العام والمادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار أسهم جديدة بقيمة مغايرة لقيمة الأسهم من الاصدارات السابقة وتكون للأسهم الجديدة ذات حقوق والتزامات أسهم الاصدارات السابقة كما يجوز تخفيض رأس المال كله على الوجه المبين بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

(مادة ١٥)

فى حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية فى الاكتتاب فى أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب عدد الأسهم التى يملكها وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة فى التمتع بهذه الحقوق .

(مادة ١٦)

يتم اخطار المساهمين القدامى باصدار أسهم الزيادة - فى حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل بحسب الأحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

الباب الثالث

فى السندات

(مادة ١٧)

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ للجمعية العامة أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

الباب الرابع

مجلس ادارة الشركة

(مادة ١٨)

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يتكون من تسعة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للادارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .
ويعتبر رئيس اللجنة النقاية عضوا فى المجلس دون أن يكون له صوت معدود .

(مادة ١٩)

يعقد مجلس الادارة جلسة مرة على الأقل كل شهر فى المركز الرئيسى للشركة بدعوة من رئيسه .

ولا يجوز أن يعقد المجلس خارج المركز الرئيسى للشركة الا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه . وفى هذه الحالة لا يكون الانعقاد داخل جمهورية مصر العربية .

(مادة ٢٠)

مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره أغلبية أعضائه .

(مادة ٢١)

تصدر قرارات مجلس ادارة الشركة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الادارة عن غيره من الأعضاء فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات .

(مادة ٢٢)

لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد اليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد الى رئيس مجلس الادارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين فى القيام بمهمة محددة على أن يعرض على المجلس تقريراً بما قام به من أعمال .

ولمجلس الادارة أن يدعو الى حضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة من العاملين بالشركة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت معدود فيما يتخذة المجلس من قرارات .

(مادة ٢٣)

مع مراعاة أحكام المادة (٥٧) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام لمجلس ادارة الشركة كل السلطات اللازمة لتصرف أمورهم والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة طبقاً لقانون شركات قطاع الأعمال ولائحته التنفيذية وهذا النظام ، وللمجلس فى سبيل ذلك مباشرة جميع الاجراءات والتصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الادارية والمالية وشئون العاملين بالشركة ، كما يضع المجلس لائحة لتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات .

(مادة ٢٤)

يمثل عضو مجلس الادارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير .
وتتولى وحده رئاسة العمل التنفيذى بالشركة وتصرف أمورهم اليومية .
والإشراف على سير العمل فى جميع قطاعاتها . ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة ، واتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف .

(مادة ٢٥)

يملك حق التوقيع عن الشركة على افراد عضو مجلس الادارة المنتدب وللمجلس الادارة الحق فى أن يعين من بين أعضائه أو من بين مديري الشركة من يكون لهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وذلك فى أمور أو موضوعات محددة .

(مادة ٢٦)

لا يتحمل أعضاء مجلس الادارة بسبب قيامهم بهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم أية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

(مادة ٢٧)

تصرف الى الشركة وحدها آثار أى تصرف من التصرفات التى يجريها مجلس الادارة أو أحد أعضائه باسم الشركة فى حدود اختصاصاته .

الباب الخامس

الجمعية العامة

(مادة ٢٨)

تتكون الجمعية العامة للشركة وفقاً لما هو مبين فى قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية ،

(مادة ٣٩)

تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنوياً أحدهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر فى الموازنة التقديرية للشركة والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر فى المسائل الآتية :

١ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر فى إخلاء مسؤوليته عن الفترة المقدم عنها التقرير .

٢ - التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الختامية للشركة .

٣ - الموافقة على توزيع الأرباح .

٤ - الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية .

٥ - تشكيل مجلس إدارة الشركة .

٦ - النظر فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها واتخاذ ما يلزم فى شأنها من قرارات .

٧ - كل ما يرى رئيس الجمعية أو مجلس الإدارة عرضه عليها .

(مادة ٣٠)

لرئيس الجمعية العامة دعوتها للانعقاد فى اجتماع عادى أو غير عادى كلما رأى مقتضى لذلك .

وعليه دعوتها للانعقاد إذا طلب ذلك مجلس إدارة الشركة أو مراقب الحسابات أو المساهمون الذين يملكون ١٠٪ من رأس المال على الأقل على أن يوضح بالطلب الأسباب الداعية الى عقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها .

(مادة ٣١)

تكون دعوة الجمعية العامة باخطار يرسل الى الأعضاء على عناوينهم الثابتة سجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطار اليهم باليد مقابل التوقيع .

(مادة ٣٢)

لا يجوز للجمعية العامة المناولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المناولة فى الوقائع الخطيرة التى تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية والادة ٤٠ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

(مادة ٣٣)

تسجل أسماء الأعضاء الحاضرين فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالأصالة أو بالوكالة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الأصوات .

ويكون لكل عضو يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل فى مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجب على مجلس الإدارة على أسئلة الأعضاء بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى العضو أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت فى الجمعية العامة بالطريقة التى يحددها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية العامة ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق باختيار أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو باقامة دعوى المسئولين عليهم أو اذا طلب ذلك رئيس الجمعية العامة أو عدد من الأعضاء يمثل عشر الأصوات الحاضرة فى الاجتماع على الأقل .

(مادة ٣٤)

يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور الممثل القانونى لجماعة حملة السندات - كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت فى الجمعية وعدد الأصوات التى وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الأعضاء اثباته فى المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى سجل خاص ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجمعية وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

(مادة ٣٥)

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

ويجوز طلب ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الأعضاء أو للأضرار بهم أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان فى هذه الحالة الا الأعضاء الذين اعترضوا على القرار فى محضر الجلسة أو الذين تغيّبوا عن الحضور بسبب مقبول .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان فى احدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان طبقا للقانون بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

(مادة ٣٦)

مع مراعاة أحكام المادة (٣٥) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية فى أى من الاجتماعين المشار اليهما فى المادة (٢٩) أو فى أى اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية :

- ١ - وقف تجنيد الاحتياطى القانونى اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال .
- ٢ - استخدام الاحتياطى النظامى فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة .
- ٣ - التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الأبواب المخصصة لها .
- ٤ - الموافقة على اصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التى تقررها .

- ٥ - النظر فى قرارات وتوصيات جماعة حملة الأسهم .

(مادة ٣٧)

تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتى :

- أولا - تعديل نظام الشركة بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التى يستمدّها بصفته شريكا .

وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة :

١ - زيادة رأس المال المرخص به .

٢ - إضافة أية أغراض مكملّة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا تكونها الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة الا بموافقة الوزير المختص في تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .

٣ - إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخسارة التي يتعين عند تحققها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها .

ثانيا - اعتماد ادماج الشركة في غيرها من الشركات .

ثالثا - اعتماد التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية بالشركة .

رابعا - اعتماد تقسيم الشركة .

خامسا - النظر في تصفية الشركة أو استمرارها اذا بلغت خسائرها نصف رأسمال المال .

(مادة ٣٨)

في جميع الأحوال لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا الا اذا حضره نصف عدد أعضائها على الأقل بما فيهم رئيس الجمعية ، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين . أما قرارات الجمعية العامة غير العادية فلا تصدر الا بأغلبية ثلثي عدد أصوات الحاضرين .

(مادة ٣٩)

مع مراعاة ما وردت بشأنه أحكام خاصة باللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام وهذا النظام تسري في شأن اجراءات وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام المواد من ٢٠٠ الى ٢٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

(مادة ٤٠)

يتولى الجهاز المركزي للمحاسبة مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها طبقا لقانونه .

الباب السابع

السنة المالية للشركة - توزيع الأرباح - الاحتياطات

(مادة ٤١)

تبدأ السنة المالية للشركة مع بداية السنة المالية للكيانات والمستلزمات الطبية وتنتهي بنهايتها .

(مادة ٤٢)

على مجلس الإدارة أن يعد في ختام السنة المالية العامة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية والخسائر وتقارير عن نشاط الشركة المالي في ختام السنة ذاتها .

(مادة ٤٤)

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة
بما يكون أوفى بمصالح الشركة .

(مادة ٤٥)

تدفع الأرباح الى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة
بشرط ألا تجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

الباب الثامن

اندماج الشركة وتقسيمها

(مادة ٤٦)

يكون اندماج الشركة في شركة أخرى أو معها أو تقسيمها الى شركتين أو
أكثر بقرار من مجلس إدارة الشركة أو الشركات القابضة واعتماد الجمعيات العامة
غير العادية للشركة المندمجة والمندمج فيها أو المقسمة حسب الأحوال وذلك في
ضوء تقرير مراقب الحسابات ويكون لكل شركة نشأت عن الاندماج أو التقسيم
الشخصية الاعتبارية المستقلة بما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

وبمراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية تسرى
على حالات الاندماج أحكام المواد من ١٣٠ الى ١٣٥ من قانون شركات المساهمة
وشركات التوصية بالأشهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمواد من ٢٨٩ الى ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٤٧)

يجب أن يتضمن قرار تقسيم الشركة بيان الغرض من التقسيم والتقديرات
المالية لصافي أصول الشركة والأسس التي استند اليها هذا التقرير وما سيؤول
الى كل شركة ناشئة عن التقسيم من حقوق الشركة وما تتحمل به من التزاماتها
والقيمة تحديد حقوق المساهمين في كل شركة من الشركات الناشئة عن التقسيم .

(مادة ٤٣)

توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات العمومية
والتكاليف الأخرى كما يأتي :

(أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني،
ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي مقدارا يوازي نصف
رأس مال الشركة المصدر ، ومتى نقص هذا الاحتياطي عن ذلك المقدار
تعين العودة الى الاقتطاع .

(ب) للشركة أن تجنب نسبة من الأرباح الصافية لا تجاوز ٢٠٪ لتكوين
احتياطي نظامي لاستخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة .

(ج) يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة من الأرباح مقدارها ٥٪ من رأس
المال المصدر للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم وللعاملين ،
وبشروط ألا يقل نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها عن
١٠٪ على الا يزيد ما يصرف اليهم نقدا منها على مجموع أجورهم
الأساسية السنوية ويجنب ما يزيد على ذلك في حساب خاص لانشاء
مشروعات اسكان لهؤلاء العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم
وفقا لما تقرره الجمعية العامة للشركة .

(د) تخصص بعد ما تقدم نسبة لا تزيد على ٥٪ من الباقي لمكافأة مجلس
الإدارة .

(هـ) يجوز الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين
احتياطيات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي بما لا يجاوز ١٠٪
من الأرباح الصافية بعد تجنب التوزيعات المنصوص عليها في البنود
(أ ، ب ، ج ، د) من هذه المادة .

(و) يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين في الحدود
والنسب المقررة في هذا النظام كحصة اضافية في الأرباح .

(مادة ٤٨)

تتولى تقدير صافي أصول الشركة المراد تقسيمها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون شركات قطاع الأعمال العام ويعتمد قرارها من الجمعية العامة غير العادية للشركة .

(مادة ٤٩)

يسرى في شأن اعتراض بعض المساهمين في الشركة على التقسيم وحقوق حملة سنداتهم وحقوق الدائنين من غير حملة السندات أحكام المواد ٢٩٥ و ٢٩٧ و ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها وتعامل الشركات الناشئة عن التقسيم بالنسبة لما تتحمله من التزامات الشركة معاملة الشركة المندمج فيها في تطبيق أحكام المادتين ٢٩٧ و ٢٩٨ المشار إليهما .

الباب التاسع

في المنازعات

(مادة ٥٠)

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة وامتزجة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة . وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل . ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

الباب العاشر

في حل الشركة وتصفيتها

(مادة ٥١)

في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

(مادة ٥٢)

تكون الشركة المنقضية في حالة تصفية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تعين الجمعية العامة مصفياً أو أكثر وتحدد أتعابهم وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين . وتظل سلطة الجمعية العامة قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء طرف المصفين .

الباب الحادى عشر

أحكام ختامية

(مادة ٥٣)

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

(مادة ٥٤)

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .